الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة
Civil Society Team for Enhancing Pubic Budget Transparency

تقرير
تحليل أداء الموازنة العامة 2024

سلسلة تقارير رقم 300

2025

تقرير تحليل أداء الموازنة العامة 2024

أيار 2025

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الباحثة لميس فرّاج لإعدادها هذا التقرير، ومن الدكتور عزمي الشعيبي وفريق العمل في ائتلاف أمان لإشرافهم ومراجعتهم وتحريرهم التقرير.

جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. تحليل أداء الموازنة العامّة 2024. رام الله- فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير، ولا يتحمل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

فهرس المحتويات

مقدّمة	5
مسح تتبّع شفافية الموازنات العامة	6
الإيرادات العامة للعام 2024	7
• الإيرادات المحلية	7
• إيرادات المقاصة	8
النفقات التطويرية للعام 2024	11
المنح والمساعدات - العجز والتمويل	12
الدّين العام والمتأخرات	12
مخصصات الوزارات: الصحة، التنمية الاجتماعية، الداخلية والأمن الوطني، التربية والتعليم	13
• نفقات وزارة الصحة	13
• نفقات وزارة التنمية الاجتماعية	13
• نفقات وزارة الداخلية والأمن الوطني	14
• نفقات وزارة التربية والتعليم	15
الاستخلاصات	16
التوصيات	17

مقدمة

لم تقتصر مجازر الاحتلال على إبادة البشر، وإنما مارس كذلك الحرب الاقتصادية على الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ تعمد الاحتلال هدم العديد من المنشآت التجارية، وتعمد المداهمات اليومية، ووضع الحواجز والعراقيل، والإغلاقات المتكررة، التي أسهمت بمجموعها في تردي الأوضاع الاقتصادية، وانخفاض الناتج المحلي بنسبة 28%، وارتفاع معدلات البطالة إلى 51%.

كما تعمد الاحتلال الإمعان في قرصنة أموال المقاصة، وتجميد أكثر من نصف أموال المقاصة، الأمر الذي انعكس على الموظفين العاملين في القطاع العام والمستفيدين من حساب الخزينة العامة، والذين على مدار العام لم يتلقوا رواتبهم كاملة، كما انعكس أيضا على تقليص أيام الدوام في المؤسسات العامة، بما فيها المدارس والمراكز الصحية والعيادات.

ومع تفاقم الضغوطات الاقتصادية، تراجعت الإيرادات التي جبتها السلطة الفلسطينية، الأمر الذي فاقم الأزمة المالية، وتجاوز العجز في الموازنة 4.8 مليار شيقل.

خلال العام 2024 قامت الحكومة الفلسطينية بتبني مجموعة من السياسات والإجراءات بهدف تخفيض الإنفاق، وإصلاح منظومة الإيرادات، إضافة إلى توطين الخدمة الطبية وترشيد رسوم التأمين الصحي، وتخفيض التحويلات الطبية، وإصلاح المنظومة الطبية، وخفض بند صافي الإقراض، كما اتخذت مجموعة من الإجراءات للإسهام في تقليص النفقات التشغيلية، على ضوء الأزمة المالية، منها مراجعة وتعديل الهياكل الإدارية لخفض نفقات الرواتب والأجور، ووقف الاستملاكات وشراء السيارات، وتخفيض النفقات التشغيلية والرأسمالية، ودمج المؤسسات غير العاملة وإلغائها.

يستعرض هذا التقرير أداء الموازنة في العام 2024، من خلال مقارنة ما تم تقديره في قرار بقانون الموازنة للعام 2024، مع المتحقق تبعاً لتقارير الإنفاق الفعلي الصادرة عن وزارة المالية لغاية 2024/12/31، كما يستعرض أداء الموازنة بالمقارنة مع الأهداف والسياسات التي تم تبنيها، لتتبع واقع تنفيذ الأهداف المرصودة للعام الحالي من خلال قراءة البيانات المالية، ويقدم التقرير عرضاً لواقع الشفافية ونشر بيانات الموازنة العامة، بالإضافة إلى تقديم التوصيات اللازمة لتحسين إدارة المال وتعزيز الشفافية في الموازنة العامة.

مسح تتبّع شفافية الموازنات العامة

بدأ العام 2024 في ظل ظروف استثنائية أسهمت في تأزيم الوضع المالي، وتأجيل إقرار الموازنة العامة لغاية نهاية شهر تموز، تم تتبّع مدى الالتزام بالمعايير الدولية اللازمة لتحقيق شفافية الموازنة العامة التي حددتها مبادرة شراكة الموازنة الدولية، المتمثلة في 8 وثائق أساسية كحد أدنى، تبين أنّ الوزارة التزمت بنشر 6 وثائق، فيما لم تنشر وثيقتين كما يظهر الجدول أدناه:

الوثيقة	تمّ النشر	لم تنشر
بيان ما قبل الموازنة	تمّ النشر	
ملخص مقترح الموازنة		لم يتم النشر
الموازنة العامة المقرّة والمعتمدة	تمّ النشر (بشكل مجزوء)	
موازنة المواطن	تم النشر	
التقارير الدورية (الشهرية والربعية)	تم النشر	
التقرير نصف السنوي		لم يتم النشر
تقرير نهاية السنة «الحساب الختامي» للعام 2022	تم النشر	
التقرير المدقق للعام 2022	تم النشر	

يشير الجدول أعلاه إلى نشر 6 وثائق من أصل 8 وثائق، إلا أنه فعلياً وعند تفحّص ما نشر والمعايير الأساسية للنشر من شمولية البيانات المنشورة وجودتها، والالتزام بمواعيد النشر، وسهولة الوصول إلى البيانات، يتبين ما يلي:

- نشر بيان ما قبل الموازنة على موقع وزارة المالية.
- لم ينشر ملخص مقترح الموازنة، ولم ينشر ويناقش مع ممثلين من المجتمع المدني خلافاً لتعهدات الحكومة الحالية بتبني سياسة الانفتاح والمشاركة.
- نشر قانون الموازنة المقرّة على موقع وزارة المالية بشكل مجزوء، دون توضيح الموازنات التفصيلية لمراكز المسؤولية؛ إلا أن إعداد الموازنة تضمن إشكاليات قانونية، إذ أقرت بعد مضي 7 أشهر على السنة المالية، استثناء لما هو وارد في قانون تنظيم الموازنة العامة رقم (7) للعام 1998. نشرت موازنة المواطن على موقع وزارة المالية في شهر آب، التي شملت معظم بنود متطلبات الممارسات المثلى من ضمنها الأهداف والتوجهات المالية والاقتصادية للحكومة، وتوضيح المفاهيم، ومؤشرات الاقتصاد الكلي، ومصادر الإيرادات، وهيكل النفقات، وتوزيع القطاعات للموازنة العامة بشكل عام، إلا أنه وحسب الممارسات المثلى يجب أن تشتمل على آليات للتواصل والتغذية الراجعة، ولم تشتمل على أي خط أو آليات للتواصل وتقديم التغذية الراجعة، كما لم تشتمل على ملخص حول انحرافات الإيرادات والنفقات الفعلية عن الموازنات المقرّة في السنوات السابقة، ولم تشتمل على توضيح للدين العام. واقتصر نشرها فقط على موقع وزارة المالية، ولم تنشر أو يعلن عنها في الصحف المحلية، أو الإذاعات، أو وسائل التواصل، وبالتالي لم تحقق الانتشار والوصولية المطلوبة.
- نشرت التقارير الشهرية على موقع وزارة المالية، ولا تزال تنشر على شكل ملف PDF، بما يعيق ويصعب عملية تحليل البيانات، إذ إن الأصل أن تنشر بعدة أشكال من ضمنها ملف الأكسل، لتسهيل تحليل البيانات، وتسهيل عملية التدقيق المجتمعي.
- لم ينشر التقرير نصف السنوي للعام الجاري، «حيث إنّ ما تنشره وزارة المالية هو تقرير تراكمي لنصف العام، وهذا لا يلبي شروط ومعايير التقرير نصف السنوي، الذي يجب أن يشمل تحليلاً للأداء خلال النصف الأول، والسياسات الخاصة بالنصف الثاني وغيرها من المتطلبات، وليس فقط أرقاماً للإنفاق».

نشر التقرير المدقق من ديوان الرقابة المالية والإدارية للعام 2022، الذي أبدى مجموعة من التحفظات لا تختلف عن التحفظات السابقة بشأن التقارير المدققة للسنوات الثلاث الأخيرة.

الإيرادات العامة للعام 2024

قدر إجمالي صافي الإيرادات في قانون الموازنة للعام 2024 بـ (13.9) مليار شيقل، أي أقل من المقدر للعام الماضي (قدر ب 18.2 مليار شيقل) وذلك لتوقع تراجع الوضع الاقتصادي الناتج عن حرب الإبادة، والعدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة والضفة الغربية، واستمرار قرصنة الاحتلال المستمرة لأموال المقاصة التي تشكل 66% من الإيرادات.

تتشكل الإيرادات العامة من: (1) الإيرادات المحلية التي تشمل الإيرادات الضريبية والرسوم التي تجبيها السلطة الفلسطينية، حيث قدّرت في قانون الموازنة للعام 2024 بـ (4.7) مليار شيقل، و(2) إيرادات المقاصة وهي الضرائب والجمارك والرسوم التي يقوم الجانب الإسرائيلي بجبايتها على المعابر الدولية نيابة عن السلطة الفلسطينية مخصوماً منها 3% بدل إدارة وفقاً لبروتوكول باريس الاقتصادي التي قدرت بـ (9.3) مليار شيقل، كما قُدِّرَت الإرجاعات الضريبية بـ (89) مليون شيقل.

بلغ إجمالي صافي الإيرادات العامة المتحققة للعام 2024 (14.574) مليار شيقل على أساس الالتزام، أي ما نسبته 104% من الإيرادات المقدّرة للعام 2024، وهو أقل مما تحقق خلال الأعوام السابقة، تبعاً للحرب الاقتصادية التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي، كما بلغت الإيرادات المتحققة على الأساس النقدي(11.65) مليار شيقل تبعاً لتجميد الاحتلال لقرابة ثلث أموال المقاصة.

بلغت الإيرادات المحلية على أساس الالتزام (4.848) مليار شيقل، والإيرادات المتأتية عن طريق المقاصة على أساس الالتزام (9.8) مليار شيقل، في حين بلغت قيمة الإرجاعات الضريبية (152) مليون شيقل.

الإيرادات المحلية

(التي تحصلها السلطة الوطنية الفلسطينية مباشرة، وتشمل الإيرادات الضريبية المحلية والرسوم المختلفة)

بلغت الإيرادات المحلية المتحققة للعام 2024 على أساس الالتزام (4.8) مليار شيقل، منها (3.2) مليار شيقل إيرادات ضريبية، و(1.2) مليار شيقل إيرادات غير ضريبية، و (369) مليون شيقل تحصيلات مخصصة[1].

يجدول رقم (1) مقارنة إيرادات الضرائب المحلية المتحققة على أساس الالتزام للعام 2024 بالمقارنة مع المقدّر (بالمليون شيقل)

	المتحقّق خلال العام 2024	المقدّر خلال العام 2024	نسبة المتحقّق من المقدّر	المتحقّق خلال العام 2023
إيرادات الضرائب المحلية	3,208.10	3,031.00	%106	3,919.50
ضريبة الدخل	1,035.40	861	%120	1,084.50
ضريبة القيمة المضافة	1,383.10	1,166.00	%119	1,357.50
الجمارك	307.9	574	%54	1,012.40
مكوس المشروبات	6			6
مكوس السجائر	458.6	415	%111	440.5
ضريبة الأملاك	17	15	%113	18.7

1 التحصيلات والمدفوعات المخصصة هي ضرائب وإيرادات تخص هيئات الحكم المحلية، 90% من ضريبة الأملاك، و50% من ضرائب النقل والمواصلات.

يتضح من خلال الجدول أن الإيرادات المتحققة أعلى من المقدر للعام 2024 باستثناء الجمارك، علماً بأن أقل من المتحقق للعام 2023، وأقل أيضاً من الأعوام السابقة، تبعاً لتداعيات الحرب وأثرها على الواقع الاقتصادي وتردي الأوضاع الاقتصادية على جميع الأصعدة، الأمر الملاحظ من خلال مبنى الإيرادات الضريبية، حيث يلاحظ أن ضريبة القيمة المضافة وضريبة الدخل حققتا أعلى من المقدر، كما أنهما مقاربتان للمتحقق خلال الأعوام الماضية ، إلا أن الانخفاض في الإيرادات يكمن في الضرائب المتحققة عن طريق الجمارك، إذ لم يتحقق سوى 54% من المقدر، تبعاً لانخفاض الاستيراد من الخارج المباشر ما بعد حرب الإبادة، وتوفر مخزون لدى المنشآت لاسيما الأجهزة والمعدات الثقيلة والأجهزة المعمرة والسيارات التي لم تستخدم بسبب انكماش دورة الاقتصاد.

تجدر الإشارة إلى أنه في نهاية العام 2024 أقر القرار بقانون رقم (26) لسنة 2024 م الذي جاء كأول قانون فلسطيني لضريبة القيمة المضافة الذي يعتبر خطوة مهمة في إصلاح النظام الضريبي والبيئة القانونية الضريبية، وإسهاماً في زيادة الإيرادات الضريبية، وإسهاماً في توسيع القاعدة الضريبية، إلا أن تطبيق القانون يتطلب إصدار اللوائح التنفيذية، وتدريب الكوادر المختصة لتطبيق القانون، كما أن تحقيق الهدف من القانون ممكن في حال تكامله مع القوانين الأخرى، بما يتطلب إنشاء قاعدة بيانات موحدة لكل القطاعات والمنشآت، وتعزيز آليات الرقابة والامتثال.

إيرادات المقاصة

بلغت الإيرادات المتأتية عن طريق المقاصة (10.1) مليار شيقل بنسبة 108% من المقدّر لهذا العام على أساس الالتزام، في حين بلغت على الأساس النقدي (6.8) مليار شيقل أي فقط 73% من المقدر.

جدول رقم (2): إيرادات المقاصة المتحققة على أساس الالتزام للعام 2024 بالمقارنة مع المقدّر(المبلغ بالمليون شيقل)

	المتحقّق للعام 2024	المقدّر للعام 2024	النسبة	المتحقّق للعام 2023
إجمالي إيرادات المقاصة	10,114.80	9,336.00	%108	12,231.40
الجمارك	4,295.10	4,073.60	%105	5,325.80
ضريبة القيمة المضافة	2,190.20	2,141.80	%102	2,978.00
ضريبة الشراء	-12.6	-29	%43	-11.1
ضريبة البترول	3,397.20	3,087.30	%110	3,811.50
ضريبة الدخل	244.9	62.3	%393	127.1
خصم 3%	236.5			313.7
إجمالي إيرادات المقاصة بعد خصم 3%	9,878.30			11,917.70
الاقتطاعات من المقاصة (صافي الإقراض وغيرها)	2,422.40			2,116.20
المقاصة بعد الاقتطاع	7,456.00			9,801.50
إيرادات المقاصة بعد كل الاقتطاعات (المتحصلة نقدياً)	4,434.40			7,919.20
إيرادات المقاصة المحجوزة للعام 2024	3,021.60			1,882.30

يعكس الجدول أعلاه تحقيق ما نسبته 108% من المقدر للعام 2024 على أساس الالتزام، على الرغم من أنه أقل من المتحقق للعام 2023، وبمقارنة العام 2024 بالعام 2023، يظهر انخفاض الجمارك بمليار شيقل عن المتحقق للعام 2023، وانخفاض بقرابة 700 مليون شيقل في ضريبة القيمة المضافة، وذلك تبعاً لتراجع الاستيراد من خلال "إسرائيل" تبعاً لتردي الوضع الاقتصادي، وانخفاض الاستهلاك والقدرة الشرائية.

بلغت قيمة الاقتطاعات من المقاصة بما يشمل صافي الإقراض (أي فواتير المياه والكهرباء والصرف الصحي والمستشفيات) إضافة إلى اقتطاعات أخرى مثل المحاكم وغيرها 2.4 مليار شيقل، وهي أعلى من المقتطع خلال ذات الفترة للعام الماضي نظراً لارتفاع قيمة ما اقتطع بدل فواتير الكهرباء. كما بلغت إيرادات المقاصة المحجوزة خلال العام 3 مليار شيقل، إذ جمّدت المخصصات التي تذهب لعائلات الأسرى، إضافة إلى ما خصص لقطاع غزة، علماً بأن إجمالي الأموال المجمدة بلغت أكثر من 7 مليار شيقل. ولا تزال "إسرائيل" تقوم باقتطاع أموال المقاصة، ومنها ما يذهب لتعويض عائلات إسرائيلية بذريعة أنهم متضررون من عمليات فلسطينية.

قدّر إجمالي النفقات وصافي الإقراض للعام 2024 بـ (17.8) مليار شيقل، في حين بلغ إجمالي النفقات وصافي الإقراض المتحققيْن خلال العام 2024 (18.4) مليار شيقل على أساس الالتزام، أي ما نسبته 103% من الموازنة.

جدول رقم (3): إجمالي النفقات المتحققة على أساس الالتزام بالمقارنة مع المتحقّق على الأساس النقدي، والمقدّر للعام 2024
(المبلغ بالمليون شيقل)

	المتحقّق العام 2024	المتحقّق للعام 2024 على الأساس النقدي	المتحقّق العام 2023 على أساس الالتزام	المقدّر للعام 2024	نسبة المتحقّق على أساس الالتزام من المقدّر لهذا العام
إجمالي النفقات	18,439.40	13,752.90	18,341.80	17,898.00	%103
الرواتب والأجور	8,455.80	6,128.50	8,356.40	8,469.10	%100
المساهمات الاجتماعية	833.5	1,315.00	818.8	829.9	%100
استخدام السلع والخدمات	2,775.30	1,066.00	3,154.60	2,506.10	%111
النفقات التحويلية	3,125.30	2,156.90	3,028.50	3,230.80	%97
دعم الوقود	845.8	831.3	641.9	640	%132
النفقات الرأسمالية	34.2	9.9	113	130.5	%26
الفائدة	518.9	416.7	408.6	460	%113
صافي الإقراض	1,481.00	1,481.00	1,342.40	1,250.00	%118
مدفوعات مخصصة	369.6	347.6	477.7	381.6	%97

بلغ إجمالي النفقات المتحققة على الأساس النقدي (13.7) مليار شيقل بنسبة 77% من المقدر، وبفارق (4.6) مليار شيقل عن المتحقق على أساس الالتزام بما يعني أن هذا المبلغ سيبقى كالتزام على الحكومة وسيضاف إلى بند المتأخرات سواء لصالح الموظفين أو لصالح القطاع الخاص.

وعند مراجعة إجمالي النفقات المتحققة على أساس الالتزام مقارنة بما تحقق للعام 2023، نجد بأنها أعلى نسبياً، بما يعني أنه لم يتم تخفيض النفقات خلال العام 2024، وفيما يلي تحليل لمبنى النفقات

- **الرواتب والأجور:** بلغت قيمة الإنفاق على بند الرواتب والأجور على أساس الالتزام (8.4) مليار شيقل بنسبة 100% من المقدر، في حين بلغت قيمة بند الرواتب والأجور على الأساس النقدي (6.1) مليار شيقل، بفارق 2.3 مليار شيقل، نظراً لأنه فعلياً استمرت حالة دفع جزء من الراتب لموظفي القطاع العام، الأمر الذي يشير إلى تفاقم الالتزمات المالية على الحكومة.

- **المساهمات الاجتماعية:** وهي عبارة عن المساهمات المترتبة على الحكومة لصالح الموظفين، التي يُفترض تحويلها لصندوق التقاعد، لضمان استدامته وتحويل مستحقات المتقاعدين، إذ حول فعليا (على الأساس النقدي) 1.3 مليار شيقل، بنسبة 158% من المقدّر، وحولت مخصصات لصندوق التقاعد لدفع جزء من الديون المتراكمة والأزمة المتراكمة، التي أدت إلى عدم قدرة صندوق التقاعد على دفع مستحقات المتقاعدين كاملة، علماً بأن قيمة الديون المتراكمة على الحكومة لصالح صندوق التقاعد بلغت حوالي 11 مليار شيقل تبعا لآخر معلومات منشورة، الأمر الذي يهدد مستقبل استقرار وديمومة الصندوق.

- **استخدام السلع والخدمات:** بلغت النفقات التشغيلية المتحقّقة خلال العام 2024 على أساس الالتزام (2.7) مليار شيقل، شكّلت 111% من المقدّر لهذا العام، في حين بلغت على الأساس النقدي (1.06) مليار شيقل، بما يعني أن (1.7) مليار تبقى التزامات مالية مترتبة على الحكومة معظمها لصالح القطاع الخاص. وعلى الرغم من أن النفقات التشغيلية المتحققة للعام 2024 أقل من المتحقق للعام 2023، إلا أنها تجاوزت المقدّر للعام 2024، وبالتالي فإن بعض الإجراءات المتخذة بشأن التخفيض لم تنجح في تخفيض النفقات خلال العام 2024.

- **النفقات التحويلية:** بلغت قيمة النفقات التحويلية المتحققة (3.1) مليار شيقل، أي ما نسبته 97% من المقدّر لهذا العام على أساس الالتزام، وتذهب 48% من النفقات التحويلية تحت بند المتقاعدين، وذلك لتغطية نفقات المتقاعدين مثل نواب التشريعي السابقين والوزراء ومن في حكمهم والأسرى المحررين وغيرهم من غير المشتركين في صندوق التقاعد، وبالتالي تتحمل الخزينة العامة ما قيمته 1.5 مليار شيقل للمتقاعدين. كما تذهب فقط 28% فقط لوزارة التنمية الاجتماعية، ومؤسسة رعاية أسر الشهداء. في حين بلغت النفقات التحويلية على الأساس النقدي ب 2.1 مليار شيقل أي بفارق قرابة مليار شيقل عن أساس الالتزام، فعلياً تم دفع 3 دفعات من أصل 4 دفعات في الضفة الغربية خلال العام الماضي كمخصصات للفقراء أما في غزة فتوجد إشكاليات في الصرف، تبعاً لتعثر العمل في بنوك غزة.

- **النفقات الرأسمالية:** بلغت النفقات الرأسمالية المتحققة خلال العام 2024 على أساس الالتزام (34) مليون شيقل، أي 26% من المقدّر لهذا العام، في حين بلغت على الأساس النقدي 9 مليون شيقل فقط.

- **صافي الإقراض:** بلغ الإنفاق على بند صافي الإقراض (1.4) مليار شيقل أي ما نسبته 118% من المقدّر لهذا العام، مع العلم بأنه تم تقدير صافي الاقراض ب(1.25) مليار شيقل، وهذا المبلغ هو أعلى مبلغ وصل له بند صافي الإقراض.

النفقات التطويرية للعام 2024

قُدّرت قيمة النفقات التطويرية بـ 1.5 مليار شيقل أي ما نسبته 8% من إجمالي النفقات، علماً أنّه ستمول النفقات التطويرية بـ 968 مليون شيقل من الخزينة العامة مقابل 545 مليوناً ستمول من المنح والمساعدات الخارجية. في حين بلغ الإنفاق التطويري المتحقق على أساس الالتزام (929) مليون شيقل أي 62% فقط من الموازنة المرصودة.

جدول رقم (4): النفقات التطويرية على أساس الالتزام العام 2024 (المبلغ بالألف شيقل)

النفقات التطويرية على أساس الالتزام العام 2024	المبلغ بالألف شيقل	نسبة الإنفاق التطويري من إجمالي النفقات
وزارة التربية والتعليم العالي	239244	%26
وزارة الداخلية والأمن الوطني	103626	%11
سلطة الطاقة والموارد الطبيعية	147141	%16
الهيئة العامة للمعابر والحدود	83183	%9
وزارة الصحة	56955	%6
وزارة الحكم المحلي	63172	%7
وزارة الزراعة	14833	%2
باقي الوزارات والمؤسسات	221779	%24
إجمالي النفقات التطويرية	929933	

يشير الجدول أعلاه إلى أن وزارة التربية والتعليم العالي استحوذت على أعلى نصيب من النفقات التطويرية المتحققة، كما أنها أعلى من المتحقق للأعوام الماضية، نظراً لأن التمويل التطويري لوزارة التربية والتعليم العالي يعتمد على سلة التمويل المشترك JFA، التي تصرف مشاريعها على مدار عدة سنوات مثل بناء المدارس، كما أن بعض التمويل التطويري يأتي خلال عام الموازنة. تليها سلطة الطاقة والموارد الطبيعية بنسبة 16%، أما الإنفاق التطويري على وزارة الداخلية والأمن الوطني 103 مليون شيقل بنسبة 11%.

بلغ الإنفاق التطويري المتحقق على أساس الالتزام في وزارة الصحة (56) مليون شيقل بنسبة 6% فقط من إجمالي الإنفاق التطويري المتحقق، علماً أن الموازنة المخصصة للنفقات التطويرية لوزارة الصحة قدرت ب 195 مليون شيقل بتمويل من الخزينة، وبالتالي ما أنفق هو فقط 28% من الموازنة المخصصة. وضعت وزارة الصحة عدة أهداف لإصلاح منظومة القطاع الصحي، من خلال إصلاح أنظمة التوريدات الشرائية الطبية، وتجهيز وتطوير أقسام متخصصة للتخفيض من تكلفة شراء الخدمة من الخارج. فعلياً ما أنفق لا يشير إلى تحقيق الأهداف المرصودة.

هدفت إستراتيجية قطاع الزراعة 2024-2027 إلى تنمية وحوكمة القطاع الزراعي في مجالات الأمن المائي والغذائي وتخضير فلسطين، والاستجابة العاجلة لإغاثة المزارعين، كما تضمنت الإستراتيجية تأهيل آبار المياه وتعزيز الثروة الحيوانية، ورفع كميات الإنتاج الزراعي من الحبوب[2]، وخلال العام 2024 بلغت قيمة الإنفاق التطويري على وزارة الزراعة (14) مليون شيقل أي 2% فقط من إجمالي الإنفاق التطويري المتحقق بالرغم من أنه قدرت المشاريع التطويرية لقطاع الزراعة بحوالي 40 مليون شيقل، وبالتالي أنفق فقط 35% من الموازنة التطويرية المقدرة.

2 دولة فلسطين – مجلس الوزراء (pmo.gov.ps)

المنح والمساعدات _ العجز والتمويل

قُدِّرَ العجز في الموازنة قبل المنح بقيمة 5.4 مليار شيقل، فيما قُدّرت قيمة المنح والمساعدات بـ 2.5 مليار شيقل، أي أعلى من المقدّر للعام 2023 بقيمة مليار شيقل، وبالتالي ستبلغ قيمة العجز بعد المنح 2.9 مليار شيقل، تُضاف إليها قيمة الاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية المقدّرة بـ 3.8 مليار، لتصبح قيمة العجز الإجمالية 6.8 مليار شيقل.

بلغ العجز المالي في الموازنة العامة ما قيمته (4.7) مليار شيقل على أساس الالتزام قبل التمويل. كما بلغت قيمة التمويل الخارجي (2.9) مليار شيقل، أي أعلى من المقدر، بارتفاع بنسبة 20% عن المقدر.

وبالتالي بلغت قيمة العجز بعد التمويل الخارجي 1.8 مليار شيقل، يضاف إليها الاقتطاعات الإسرائيلية غير القانونية التي بلغت 3 مليار شيقل، وبالتالي تجاوز العجز 4.8 مليار شيقل، بما يعني زيادة الدين والالتزامات المالية المترتبة على الحكومة، وسيؤدي أيضا إلى استمرار حالة تراجع تقديم الخدمات الحكومية، والدوام الجزئي للعاملين في القطاع العام الذي شهدنا منذ بداية العام 2024.

الديّن العام والمتأخرات

وصل الدين العام نهاية العام 2024 إلى 15.3 مليار شيقل، بارتفاع بقيمة 1.7 مليار شيقل عن العام 2023، ينقسم إلى 10.5 مليار شيقل دين محلي، و4.8 مليار شيقل دين خارجي.

المتأخرات: بلغ الرصيد التراكمي للمتأخرات نهاية العام 2024 ما قيمته 16.9 مليار شيقل، تشمل متأخرات القطاع الخاص، ومتأخرات للموظفين، ومتأخرات ضريبية، ومتأخرات حصة الحكومة وحصة الموظف لصالح هيئة التقاعد.

صندوق التقاعد: بلغت الالتزامات لصالح هيئة التقاعد الفلسطينية 11 مليار شيقل.

التزامات مالية أخرى تشمل الالتزامات المالية المترتبة على الحكومة لصالح الصناديق وغيرها من الالتزامات.

وبالتالي يبلغ مجموع الالتزامات المالية المترتبة على الحكومة قرابة 12.5 مليار دولار، أي ما يقارب 45 مليار شيقل، الأمر الذي يشكل خطراً حقيقياً على أداء الحكومة، وعلى الصناديق التي تديرها مثل صندوق التقاعد، كما أن تراكم المتاخرات في ظل غياب آليات أو خطط للسداد يهدد من قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها.

مخصصات الوزارات: الصحة، التنمية الاجتماعية، الداخلية والأمن الوطني، التربية والتعليم

• نفقات وزارة الصحة عام 2024

قُدِّرَت موازنة وزارة الصحة للعام 2024 بـ (2.4) مليار شيقل، أي ما نسبته 14.3% من إجمالي النفقات، وهي أقل من المتحقق للعام 2023. فيما بلغ إجمالي الإنفاق على وزارة الصحة (2.3) مليار شيقل بنسبة 97%.

جدول رقم (5) نفقات وزارة الصحة بالمقارنة مع الموازنة المقدّرة (المبلغ بالألف شيقل)

وزارة الصحة	الموازنة المقدّرة للعام 2024	الإنفاق المتحقّق على أساس الالتزام للعام 2024	نسبة الإنفاق المتحقّق من الموازنة المقدّرة
إجمالي النفقات	2,465,547	2,399,728	%97
الرواتب والأجور	951,435	922,839	%97
المساهمات الاجتماعية	79,589	83,128	%104
استخدام السلع والخدمات	1,199,523	1,323,482	%110
النفقات الرأسمالية	40,000	13,323	%33
النفقات التطويرية	195,000	56,955	%29

يتضح من مبنى نفقات وزارة الصحة أن 55% من الإنفاق المتحقق خصص للنفقات التشغيلية (استخدام السلع والخدمات) التي تشمل شراء الخدمة من خارج وزارة الصحة، والأدوية والمستهلكات والمواد المخبرية، كما تجاوز الإنفاق المقدر لهذا البند، وذلك بسبب ارتفاع التحويلات الطبية، علماً بأن تكلفة فاتورة التحويلات الطبية تجاوزت المليار شيقل، وبالتالي فإن الديون المتراكمة على وزارة الصحة بسبب التحويلات الطبية مرتفعة جداً. وعلى الرغم من خطط وزارة الصحة لتطوير الخدمات الصحية لم يحقق سوى 29% من المقدر كنفقات تطويرية، وبالتالي لا تشير البيانات المالية جديّة تنفيذ الخطط والعمل على توطين الخدمة وتخفيض التحويلات الطبية.

• نفقات وزارة التنمية الاجتماعية عام 2024

قُدّرت موازنة وزارة التنمية الاجتماعية بقيمة 570 مليون شيقل، بنسبة 3% من إجمالي النفقات. وهي أقل من المقدّر للعام 2023 الذي قدر بـ (827) مليون شيقل، نظراً إلى خفض موازنة برنامج المساعدات النقدية، إذ خفض هذا البرنامج من 4 مساعدات إلى مساعدتين، قُدّرت بـ 250 مليون شيقل، أي قرابة نصف المقدّر العام الماضي (قدر خلال العام 2023 بـ 144 مليون دولار، أي قرابة 500 مليون شيقل)، علماً بأنّه لم تصرف خلال العام 2023 سوى دفعتين من أصل 4 دفعات للعائلات الفقيرة، التي يبلغ عددها (120) ألف أسرة، نحو 75% منها في قطاع غزة.

نظراً لأنّ التقرير الصادر عن وزارة المالية يقوم بإضافة الإنفاق على مؤسسة رعاية أُسَر الشهداء والجرحى ووزارة الدولة لشؤون الإغاثة (وزارة جديدة تم استحداثها خلال الحكومة الحالية، بموازنة مقدرة للعام 2024 ب 2.3 مليون شيقل، نصفها للرواتب والأجور)، ستتمّ المقارنة مع مجموع الموازنة المقدّرة لوزارة التنمية مع الموازنة المقدّرة لمؤسسة رعاية أُسَر الشهداء والجرحى ووزارة الدولة لشؤون الإغاثة.

إذ بلغ الإنفاق على وزارة التنمية الاجتماعية بالإضافة إلى مؤسسة رعاية أُسَر الشهداء والجرحى ووزارة الإغاثة (972) مليون شيقل على أساس الالتزام، أي بنسبة 85% من الموازنة المقدّرة (لوزارة التنمية ومؤسسة رعاية أُسَر الشهداء والجرحى ووزارة الإغاثة).

جدول رقم (6) نفقات وزارة التنمية الاجتماعية بالمقارنة مع الموازنة المقدّرة (المبلغ بالألف شيقل)

	مجموع موازنة وزارة التنمية ومؤسسة رعاية أسَر الشهداء والجرحى ووزارة الدولة لشؤون الإغاثة	الإنفاق المتحقّق على أساس الالتزام العام 2024	نسبة الإنفاق المتحقّق من الموازنة المقدّرة
إجمالي النفقات	1,138,906	972,697	%85
الرواتب والأجور	64,308	61,233	%95
مساهمات اجتماعية	6,508	6,437	%99
النفقات تشغيلية	9,331	8,599	%92
النفقات التحويلية	1,056,430	890,491	%84
النفقات الرأسمالية	205	289	%141
الموازنة التطويرية	2,125	5,646	%266

تم خلال العام 2024 فعلياً دفع 3 دفعات من أصل 4 دفعات في الضفة الغربية خلال العام الماضي كمخصصات للفقراء، أما في غزة فتوجد إشكاليات في الصرف، تبعاً لتعثر العمل في بنوك غزة، الأمر الذي يتطلب إيجاد حلول لهذه الأزمة ومعالجة الموضوع.

والجدير بالذكر أن ما أنفق على "تفريغات موظفي عام 2005" البالغ عددهم (11,850) بمعدّل (1500) شيكل شهرياً، أي حوالي (214) مليون شيقل سنوياً، تنفق من الموازنة المخصصة لوزارة التنمية الاجتماعية، وبالتالي فإنّ المبالغ المخصصة للنفقات التحويلية تشمل الأُسَر الفقيرة، وعائلات الشهداء والجرحى، وتفريغات 2005.

ومن اللافت للانتباه ارتفاع النفقات التطويرية تبعاً للمنح التطويرية المخصصة لوزارة الدولة لشؤون الإغاثة.

- **نفقات وزارة الداخلية والأمن الوطني عام 2024**

قدّرت موازنة وزارة الداخلية والأمن الوطني بقيمة (3.7) مليار شيقل، وهي أعلى موازنة بين مراكز المسؤولية، بنسبة 21% من إجمالي النفقات العامة.

جدول رقم (7) نفقات وزارة الداخلية والأمن الوطني بالمقارنة مع الموازنة المقدّرة (المبلغ بالألف شيقل)

وزارة الداخلية والأمن الوطني	الموازنة المقدرة للعام 2024	الإنفاق المتحقّق على أساس الالتزام العام 2024	نسبة الإنفاق المتحقّق من الموازنة المقدّرة
إجمالي النفقات	3,751,100	4,009,320	%107
الرواتب والأجور	3,010,395	3,082,438	%102
المساهمات الاجتماعية	298,085	295,807	%99
استخدام السلع والخدمات	380,220	525,539	%138
النفقات الرأسمالية	12,000	1908	%16
النفقات التطويرية	50,400	103,626	%206

يشير الجدول أعلاه إلى أن النفقات المتحققة أعلى من المقدر بارتفاع بنسبة 7% عن الموازنة المقدّرة، كما يشير الجدول إلى ارتفاع النفقات التشغيلية مقارنة بالموازنة المقدّرة بنسبة 38%. بما يشكل تناقضاً مع توجهات الحكومة نحو خفض النفقات التشغيلية، كما أشارت حزمة الإصلاحات المالية والإدارية إلى الإصلاحات في قطاع الأمن التي شملت أيضا تشكيل لجنة لمراجعة النفقات الخاصة بقطاع الأمن، إلا أن البيانات المالية لا تعكس أي تقدم في خفض النفقات.

كما يشير الجدول إلى ارتفاع النفقات التطويرية، إذ بلغت 100 مليون شيقل في حين أن المقدر 50 مليوناً، بما يشكل تناقضاً حول التوجهات المعلنة، وفي ظل الانخافاض التطويري بشكل عام.

- **نفقات وزارة التربية والتعليم العالي عام 2024**

بلغت موازنة وزارة التربية والتعليم ما قيمته (3.5) مليار شيقل، أي ما نسبته (20%) من إجمالي النفقات العامة للموازنة العامة للعام 2024، في حين بلغ الإنفاق المتحقق على أساس الالتزام (3.6) مليار شيقل، مع الإشارة إلى أنه بسبب عدم دفع رواتب كاملة للموظفين طوال العام 2024، فقد تم تقليص دوام المدارس الحكومية من 5 أيام إلى 4 أيام فقط، مما يعني فقدان 20% من أيام الدوام في المدارس الحكومية

جدول رقم (8) نفقات وزارة التربية والتعليم بالمقارنة مع الموازنة المقدّرة (المبلغ بالألف شيقل)

وزارة الداخلية والأمن الوطني	الموازنة المقدرة للعام 2024	الإنفاق المتحقّق على أساس الالتزام العام 2024	نسبة الإنفاق المتحقّق من الموازنة المقدّرة
إجمالي النفقات	3,532,057	3,663,215	%104
الرواتب والأجور	2,891,532	2,872,205	%99
المساهمات الاجتماعية	318,200	321,931	%101
استخدام السلع والخدمات	227,326	224,132	%99
النفقات التحويلية	30000	5669	%19
النفقات الرأسمالية	275	32	%12
النفقات التطويرية	64,724	239,244	%370

يشير الجدول أعلاه إلى أنه تم تحقيق 104% من الموازنة المقدرة، موزعة على الرواتب والأجور والمساهمات الاجتماعية، والنفقات التشغيلية، التي كانت جميعها 100% من المقدّر، أما أن النفقات التحويلية فلم يصرف منها سوى 19%، علماً بأن النفقات التحويلية هي المخصصات التي تذهب للمنح الدراسية

وبالنسبة للإنفاق التطويري، بلغ 370% علماً بأن المقدّر هو النفقات التطويرية من الخزينة العامة، في حين أن المنفق يشمل أيضا ما يتم تمويله من مصادر تمويل إضافية داخلية وخارجية، وخلال عام 2024 أنفق ما جمع عبر سلة التمويل المشترك المخصصة لقطاع التعليم، وإنفاقها.

الاستخلاصات

يظهر أداء الموازنة محاولات متواضعة ومحدودة لمواجهة التحديات المالية، إذ لا تزال القضايا الرئيسية التي تستنزف الموازنة العامة قائمة، مع العلم أنه كانت هناك نجاحات طفيفة في خفض النفقات التشغيلية عند بعض مراكز المسؤولية إلا أنها غير كافية.

كما لم يختلف نهج الحكومة الحالية عن سابقاتها، إذ لا تزال حالة التفرد في اتخاذ القرارات، كما لا تزال سياسة ترحيل الأزمات المالية قائمة، ولا تزال الحكومة المالية تفاقم الأعباء المالية والالتزامات المالية التي تتكبدها الحكومة الحالية، وسيتم ترحيلها للحكومات التالية، ولا يزال استمرار مخاطر مراكمة الأعباء على الأجيال القادمة قائماً دون إيجاد حلول جذرية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة. وقد خَلُص التقرير إلى الاستخلاصات الآتية:

- هناك تراجع في الإيرادات المتحققة مقارنة مع السنوات السابقة تبعاً لتداعيات الحرب وأثرها على الواقع الاقتصادي وتردي الأوضاع الاقتصادية على جميع الأصعدة، تحديداً في الجمارك تبعاً لانخفاض الاستيراد من الخارج المباشر ما بعد حرب الإبادة، وتوافر مخزون لدى المنشآت لاسيما الأجهزة والمعدات الثقيلة والأجهزة المعمرة والسيارات لم يستخدم بسبب انكماش دورة الاقتصاد.

- نهاية العام 2024 أقر القانون رقم (26) لسنة 2024م الذي جاء كأول قانون فلسطيني لضريبة القيمة المضافة والذي يعتبر خطوة مهمة في إصلاح النظام الضريبي والبيئة القانونية الضريبية، واسهاماً في زيادة الإيرادات الضريبية، واسهاماً في توسيع القاعدة الضريبية، إلا أن تطبيق القانون يتطلب إصدار اللوائح التنفيذية، وتدريب الكوادر المختصة لتطبيق القانون، كما أن تحقيق الهدف من القانون ممكن في حال تكامله مع القوانين الأخرى، بما يتطلب إنشاء قاعدة بيانات موحدة لكل القطاعات والمنشآت، وتعزيز آليات الرقابة والامتثال والتحول الرقمي في النظام الضريبي.

- بلغ إجمالي الأموال التي جمدها الاحتلال أكثر من 7 مليار شيقل. ولا تزال "إسرائيل" تقوم باقتطاع أموال المقاصة، ومنها ما يذهب لتعويض عائلات إسرائيلية بذريعة أنهم متضررون من عمليات فلسطينية.

- لم تنجح وزارة المالية في تخفيض النفقات خلال العام 2024 فمن خلال مراجعة البيانات وعلى سبيل المثال لم تنخفض النفقات التشغيلية، إذ إن القضايا الجوهرية التي تستنزف الموازنة العامة لا تزال مرتفعة، مثل فاتورة الرواتب والأجور، ملف صافي الإقراض، التحويلات الطبية.

- بلغ مجموع الالتزامات المالية المترتبة على الحكومة قرابة 12.5 مليار دولار، أي ما يقارب 45 مليار شيقل، الأمر الذي يشكل خطراً حقيقياً على أداء الحكومة، وعلى الصناديق التي تديرها مثل صندوق التقاعد، كما أن تراكم المتأخرات في ظل غياب آليات أو خطط للسداد يهدد من قدرة الحكومة على الإيفاء بالتزاماتها.

التوصيات:

- ضرورة الالتزام بمبدأ الانفتاح والنهج التشاركي، وضرروة الانفتاح مع ممثلي المجتمع المدني، وإشراكهم في صياغة أولويات الموازنة العامة، والالتزام بالتشريعات الناظمة لإعداد وتنفيذ الموازنة العامة، والمعايير الدولية لشفافية الموازنة العامة، وذلك بنشر المعلومات الخاصة بالموازنة العامة أثناء الإعداد والاعتماد والتنفيذ والمتابعة بما يحقق مبادئ الشفافية، بالالتزام بنشر المعلومات والبيانات الشاملة، والدقيقة، وفي الوقت المناسب، لإتاحة المجال للمواطنين دافعي الضرائب وممثليهم لممارسة حقهم بالمساءلة، وتتبع الإنفاق الحكومي، وأولوياته.

- تتطلب الظروف الحالية موازنات مخصصة لمواجهة التحديات القائمة وتعزيز الصمود، وما يلزم من إعادة إعمار للبنى التحتية، وتوفير مستلزمات صحية في مستشفيات قطاع غزة ومستشفيات شمال الضفة، وتوفير موازنات خاصة لتوفير الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل ومن التحقوا في صفوف البطالة، وتعزيز صمود المواطنين وخاصة في مناطق الأغوار والمناطق المصنفة ج.

- ضرورة العمل على توسيع نطاق خفض الإنفاق وضبطه، ومعالجة القضايا الجوهرية في الموازنة العامة، التي تستنزف النصيب الأكبر من الموازنة وتشمل فاتورة الرواتب وأشباه الرواتب في القطاعيْن المدني والأمني، والتحويلات الطبية، وبند صافي الإقراض.

- وضع خطة عملية تعالج تراكم ديون الهيئات المحلية والشركات الموزعة التي تعمل على تحصيل رسوم خدماتها من الكهرباء والماء بشكل مسبق من المواطنين، خاصة وأنّ صافي الإقراض بلغ مستويات قياسية بلغت 1.4 مليار شيكل في العام 2024، واستكمال خطة العمل لإنجاز التسويات مع شركات التوزيع والهيئات المحلية.

- ضرورة الالتزام بدفع مخصصات الأسر الفقراء، وتحويل الدفعات كاملة من قبل وزارة المالية لتقوم وزارة التنمية بإيصالها لمستحقيها، وإيجاد حلول خلاّقة في قطاع غزة.

- ضرورة اطلاق إستراتيجية وطنية للتصدي لاقتطاعات إسرائيل من إيرادات المقاصة وضمن مسارات متوازية وعلى عدة أصعدة دولية وداخلية.

- ضرورة العمل على معالجة قضايا التحويلات الطبية، وبما يكفل حق المواطنين في الخدمة الصحية

الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة؛ ائتلاف عددٍ من المنظمات الأهلية الفلسطينية التي عملت على تنسيق جهودها الرامية لتعزيز نظم المساءلة ومبادئ الشفافية في إدارة المال العام وبشكل خاص الموازنة العامة. ويتبنى الفريق منهج عمل يقوم على الشراكة الفاعلة مع جميع المعنيين في مجال إدارة المال العام بمن فيهم وزارة المالية والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة في عملية التخطيط؛ لتحقيق الأهداف العامة التالية:

- تعزيز الشفافية من حيث نشر المعلومات الخاصة بالسياسة المالية والإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، وتعزيز موقع ترتيب فلسطين على المؤشر الدولي لشفافية الموازنة.
- تعزيز نظم المساءلة حول النفقات والإيرادات العامة.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في رسم السياسات المالية للسلطة الفلسطينية وتحديد أولويات الإنفاق والتطوير والخطط الوطنية القطاعية بما يخدم مصالح المواطن الفلسطيني ويحقق أهداف التنمية المستدامة.
- رفع وعي المواطن الفلسطيني بأحكام قانون الموازنة السنوي وطرق المشاركة في وضع السياسات المالية والرقابة عليها لتمكينه من المساءلة حولها.
- تقديم توصيات لمجلس الوزراء والجهات ذات العلاقة بإدارة المال العام بهدف تحسين إدارة المال العام؛ وذلك من خلال عملية التحليل الدوري للموازنة العامة والإجراءات المالية المتخذة من قبل وزارة المالية التي يقوم بها الفريق الأهلي.

تم تأسيس الفريق الأهلي لدعم شفافية الموازنة العامة عام 2011، ويضم في عضويته عدداً من المنظمات الأهلية القطاعية وهي: ائتلاف أمان (السكرتاريا التنفيذية للفريق الأهلي)، مؤسسة مفتاح، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، مركز إبداع المعلم، مركز العمل التنموي – معا، اتحاد لجان العمل الزراعي، الإغاثة الزراعية، اتحاد لجان العمل الصحي، اتحاد الصناعات الغذائية، اتحاد الصناعات الدوائية، اتحاد الغرف التجارية والزراعية والصناعية، الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، جمعية منتدى المثقفين الخيرية، مؤسسة فلسطينيات، معهد أريج، مؤسسة الحق، معهد التعليم المستمر(جامعة بيرزيت)، مركز دراسات التنمية IDS ، مؤسسة النيزك، مركز القدس للمساعدة القانونية، مؤسسة جذور للإنماء الصحي والاجتماعي، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مركز بيسان للبحوث والإنماء، مؤسسة قادر للتنمية الاجتماعية، جمعية تنمية المرأة الريفية، مؤسسة مساواة، والهيئة الوطنية للمنظمات الأهلية الفلسطينية، مركز تطوير المؤسسات الأهلية، معهد الحوكمة الفلسطيني، صحيفة الحدث، جمعية بنيان للتدريب والتقييم والدراسات المجتمعية، مركز الصداقة الفلسطيني للتنمية، المنتدى الاجتماعي التنموي، مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية – بال ثينك، مركز الهدف لحقوق الإنسان، المعهد الفلسطيني للاتصال والتنمية، الهيئة الأهلية لرعاية الأسرة، العربي للتطوير الزراعي، صحيفة الاقتصادية، واتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية، بالإضافة إلى بعض الخبراء الاقتصاديين.